بسم الله الرحمن الرحيم

المخطوط من دواوين الفقه المالكي تحقيقه وصعوبة الوصول إليه[1]

لئن كان مخطوط الفقه المالكي حظي في السنوات الأخيرة في بلادنا المغاربية بشيء من الاهتمام ونشر عدد من أمهات دواوينه ومجاميعه، كالعتبية لمحمد العُتبي (ت 255) مع البيان والتحصيل لابن رشد (ت 520)، والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني (ت 386)، والذخيرة للقرافي (ت 684)، وجامع مسائل الأحكام للبرزلي (ت 841)، والمعيار لأبي العباس الونشريسي التلمساني (ت 914) ـ أفاد الدارسين والباحثين وفرحوا به، فذلك وجه إيجابي واحد وسط سلبيات كبيرة، يعاني منها الكم الهائل من دووابن وأمهات كتب الفقه المالكي، عرَّض كثيرا منها للضياع على مر العصور ولا يزال.

دواوين الفقه المالكي المتقدمة وما أصابها من الضياع :

يتضح من خلال عرض سريع لعدد من مؤلفات أعلام الفقه المالكي المشهورين في عصر الرواية في القرن الثاني والثالث ـ مدى ما فقدناه من الدواوين والمصادر الأصلية للمذهب في عصره الأول، وما تعرض منها للضياع، و(الحبل على الجَرَّار).

1) مشاركة قدمت لملتقى جامعة وهران بالجزائر المنعقد من 17 ـ 18 ديسمبر 2006 الذي دعا إليه مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال أفريقيا بجامعة وهران.

فالمغيرة بن عبد الرحمن من تلاميذ مالك (ت 186) ، قال في المدارك: له كتب فقه بأيدي الناس[1] .

وعبد الله بن نافع الصائغ (ت 186) ، سماعه مقرون بسماع أشهب في العتبية ، صاحب رأي وحديث ، روايته في المدونة نفيسة[2] .

وعبد الرحمن بن القاسم العتقي (ت 191) ، له سماع من مالك عشرون كتابا[3] .

وزياد بن عبد الرحمن الملقب شبطون (ت 193) له سماع عن مالك ، وله كتاب جامع في الفقه (الجامع)[4] .

وعبد الله بن وهب بن مسلم (ت 197) قال أحمد بن صالح عنه حديث ابن وهب مائة ألف حديث ، له كتاب (الموطأ) ، وكتاب (الجامع) ، وله أسمعة في (المدونة) وغيرها[5] .

ومعن بن عيسى (ت 198) له أربعون ألف مسألة سمعها من مالك ، وله في الرواية مكان عال[6] .

وأشهب بن عبد العزيز (ت 204) له (مدونة) ، كتاب جليل ، كثير العلم[7] .

---

1) ترتيب المدارك 285/1 ، والديباج 343/2 .
2) المصدر السابق 357/1 ، المدونة 126/1 .
3) ترتيب المدارك 434/1 ، 435 .
4) ترتيب المدارك 1 /353 .
5) المصدر السابق 1/ 422 و 425.
6) ترتيب المدارك 368/1 .
7) المصدر السابق 447/1 .

وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون (ت 212) ، قال في المدارك: بيته بيت علم وحديث ، له سماعات وكتب في الفقه[1] .

وأسد بن الفرات (ت 213) له مدونة تعرف بالأسدية[2] .

وعبد الله بن عبد الحكم بن أعيَن ، (ت 214) له سماع من مالك ، (الموطأ) وثلاثة أجزاء في السماعات ، وصنف كتابا اختصر فيه أَسْمِعَته ، وهو (المختصر الكبير) ، نحا به كتب أشهب ، ثم اختصر منه كتابين ؛ وسط ، وزودّه بالآثار ، وصغير (المختصر الصغير) ، وإياهما شرح أبو بكر الأبهري وغير واحد من المالكيين[3] .

وأصبغ بن الفرج (ت 225) ، له تآليف حسان ، منها كتاب الأصول في عشرة أجزاء ، وتفسير غريب الموطأ ، وكتاب سماعه من ابن القاسم اثنان وعشرون كتابا ، وكتاب الرد على أهل الأهواء ، وغيرُ ذلك[4] .

وعبد الملك بن حبيب (ت 238) ، له (الواضحة في السنن والفقه) وهي كاسمها ، جمع ابن حبيب في (الواضحة) أسمعة تلاميذ مالك المدنيين والمصريين[5] .

وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري (ت 242) ، فقيه أهل المدينة وممن حُمل عنه العلم ، له كتاب في قول مالك ، روى عن مالك الموطأ وغيرَه ، روايته للموطأ تزيد مائة حديث على رواية يحيى بن بُكير ، له شهرة

---

1) المصدر السابق 362/1 .
2) الديباج 208/2 .
3) ترتيب المدارك 524/1 .
4) الديباج المذهب 299/1 .
5) شجرة النور الزكية ص 75 .

في الفقه والرأي[1] .

وقتيبة بن سعيد (ت 248) قال في المدارك : له عن مالك الكثير من جيد المسائل والحديث[2] .

وأحمد بن المعذَّل ، قال في المدارك: كان متبعا للسنة ، وله مصنفات ، منها كتاب في الحجة ، وكتاب (الرسالة)[3] .

ومحمد بن سُحنون (ت 256) له كتابان كبيران (كتاب الجامع) من ستين كتابا ، (والسير) من مائة جزء كما يقول ابن فرحون ، وكتاب (الأجوبة) وغيرها[4] .

وابنُ عبدوس (ت260) ، له كتاب المجموعة .

ويعقوب بن أبي شيبة (ت 262) قال في المدارك: كان بارعا في مذهب مالك ، وألف فيه تآليف جليلة ، وكان من ذوي السنة وكثرة الرواية[5] .

ومحمد بن إبراهيم بن المواز (ت 269) هو صاحب الكتاب المشهور (الموازية) من أمهات كتب الفقه المالكي ودواوينه وهي : «المدونة والعتبية والواضحة والموازية» ، وقد رجحها ابن القابسي (علي بن محمد ت 403) على سائر الأمهات ، وقال : إن صاحبه قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم في تصنيفه ، وغيره إنما قصد جمع الروايات ، ونقل نصوص

---

1) المصدر السابق 512/1 ، وتاريخ التراث العربي 2/ 143.
2) ترتيب المدارك 522/1 ، وتهذيب التهذيب 361/8 .
3) ترتيب المدارك 551/1 .
4) الديباج 172/2 .
5) المصدر السابق 551/1 .

السماعات ...»[1] .

وبقي بن مخلد (ت275) له مسند أكبر من مسند أحمد بن حنبل[2] .

والقاضي إسماعيل بن إسحاق (ت 282) ، يقول عنه الخطيب البغدادي: «صنف في الاحتجاج لمذهب مالك وشرحه ما صار لأهل هذا المذهب مثالا يحتذونه»[3] .

من مؤلفاته (المبسوط) ، أحد أمهات دواوين الفقه المالكي النادرة ، أصيبت بفقده ديار الإسلام قاطبة ، وليس الفقه المالكي وحده ، وله (أحكام القرآن) ، قال الذهبي: لم يسبق إلى مثله[4] ، وقال القاضي ابن العربي : «وأعظم ما انتُقِيَ منه الأحكام بصيرة : القاضي أبو إسحاق ، فاستخرج دُررها، واستحلب دِرَرَها ، وإن كان قد غير أسانيدها فقد ربط معاقدها»[5] ، وله كتاب (الرد على محمد بن الحسن) قال الذهبي: في مائتي جزء ولم يكمل ، وزيادات الجامع من الموطأ ، وشواهد الموطأ ، وغير ذلك[6] .

ومحمد بن وضاح (ت 286) له تآليف كثيرة ، منها كتاب العباد والعوابد ، ورسالة السنة ، وكتاب الصلاة في النعلين ، وكتاب النظر إلى الله تعالى[7] .

---

1) الديباج المذهب 166/2 .
2) تاريخ علماء الأندلس 1/ 92 .
3) تاريخ بغداد 285/6.
4) سير أعلام النبلاء 340/13
5) أحكام القرآن 13/1 .
6) ترتيب المدارك 179/2 .
7) الديباج 180/2 ، وشجرة النور الزكية ص 76 .

ويحي بن عمر بن يوسف الكناني (ت 289) من كتبه (المنتخبة) وألّف في النهي عن حضور مسجد يوم السبت ، وهو مسجد ربَض المتبتّلين بالقيروان ، كان يجتمع إليه جماعة في يوم السبت من أهل الصلاح والفقه والرِّقة ، ويُقرأ فيه القرآن ، وتُنشد فيه أشعار الزهد ، فألَّف كتابا في النهي عن حضور مسجدهم[1] .

من هذا العرض السريع لنفائس من دواوين الفقه المالكي في عصر الرواية تتبين فداحة ما فقدناه من مخطوطاتها ، ولازلنا إلى اليوم نفقد كثيرا من البقية الباقية منها ، وما ذكر نت مخطوط هذه الحقبة ، هو قليل جدا بالمقارنة لما فقدناه من مخطوط القرنين الرابع والخامس ، وعليه ، فإننا إذا أردنا لهذا المؤتمر العلمي أن يخرج بنتائج لها وزن في الأوساط العلمية تسجل له في مسيرة الأمة الثقافية ، وتكون نقطة تحول تذكرها الأجيال ، فعلينا أن نواجه أنفسنا بالحقائق المؤسفة التي يعيشها المخطوط بصفة عامة في بلادنا ، وعلى الأخص المخطوط القيم للفقه المالكي ، الذي يمثل أصوله الأولى ودواوينه النادرة ، ونضع الأمة أمام مسؤولياتها لُينقذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان إن لم يكن قد فات .

صعوبة وصول الدارسين إلى المخطوط :

نُشيد في مؤتمراتنا وندواتنا بتراثنا الإسلامي ونتمادح بالقيمة التشريعية الفذة لموروثنا الفقهي ونحن نقتله ، تراثنا الفقهي الإسلامي لا يحتاج إلى من

1) وتابع الكناني على قوله في الإنكار أبو الحسن بن القابسي ، وكان يقول : ياقوم ، هذا القرآن يتلى والأحاديث النبوية ، ولا يتعظ ، ويسمع بيت من الشعر ، فيبكى ، هذا عجب ، وتبعه تلميذه أبو عمران الفاسي رحمه الله تعالى على ذلك . معالم الإيمان 114/2 و238 ، وترتيب المدارك 235/2 ، والديباج 354/2 .

يعرّف به ، فقد عرف بنفسه وعرفته الدنيا شرقها وغربها واستفادت منه تشريعاتها في عصور الظلام ، هو اليوم يحتاج إلى من ينقذه ليضعه في أيد أمينة تقدره قدره ، وتعرف له وزنه ، بجمع المتفرق منه ، والمحافظة عليه ، وتمكين الباحثين منه ، لا لتحجبه عنهم .

كنوز من المخطوطات في الفقه المالكي تمثل أصوله الأولى ورواياته المتقدمة ، مفرقة هنا وهناك ، غير مصنفة ولا مفهرسة ، ولا مرتبةِ الأوراق ، موضوعة في متفرقات ومجاميع معنونة بغير محتواها ، العثور عليها رهين المصادفة وضرب من الحظ ، كم من مكتبات للمخطوطات خاصةٍ وعامةٍ تضم أنفسَ النفائس ، كنزَ الأمة الحضاري ، وموروثها الفكري ، الضاربَ في القدم ـ ليس في الفقه المالكي وحسب ، بل في فروع المعرفة المختلفة ـ لا يدري الدارسون ما بها ، هل يتصور أن يكون هذا الموروث الحضاري الضخم للأمة ، وهذه الكنوز الغالية الرفيعة القدر ، الكثير منه ـ لا يعرف الباحثون له مكانا ولا عنوانا ، أو أن يكون في مكان يملك قفله رجل واحد ، لا يُعرف أين هو ، فالمكان على الدوام مقفل ، إن داهنت صاحب القفل أو راشيته أو قَدَرت عليه بالرهبة ونفوذ السلطان ، عرفت مكانه ، وفتح لك أبوابه ، وأعطاك ما تريد وما لا تريد ، وإن لم تكن أحد الثلاثة ، فلا طمع فيما عنده ، وإن كنت جِهبِذ زمانك .

هذا النمط من المكتبات للأسف ، أسقطه الباحثون وطلاب العلم ، بل العلماء المتمرسون في العلوم الفقهية والشرعية أيضا من حسابهم ، ولِيَأسهم منه على تعاقب السنين الطويلة ، اندثر ومحي عندهم من الخريطة والذاكرة ، فلو سألت مثلا باحثا ، أو بعض أهل العالم ممن له قدر في المغرب ، أين تقع « الحمزوية » ؟ ما عرفها ، وما وجدت عنده جوابا .

كم من المكتبات الخاصة التي تملكها أُسرٌ ، امتدادا من موريتانيا إلى شرق ليبيا وجنوبها ، تضم نوادر من المخطوطات الفقهية وغيرها ، لا تدرك الأُسرُ التي تملكها قيمتها فتضيعَ ، أو تدرك قيمتها لكن لم تجد من يتولاها في مشروع علميٍّ جاد ، نافع للمسلمين ، تسلمها إليه بثمن أو بغير ثمن .

المخطوط الفقهي الراجعُ في القدم إلى القرون الأولى ، النفيسُ بكل مقاييس النفاسة علما وتاريخا وحضارة لا يزال كثير منه في زوايا ودور محجوبة عن طلابه ، زوايا ومدارس لا يعرف الدارسون لها سبيلا ، بعضها كأنه مغيب عمدا عنهم ، على مرأى ومسمع من المؤسسات العلمية التي ترعى المخطوط وتقوم عليه في هذا البلد أو ذاك ، ليبقى ما بها من مخطوط نادر ، حكرا وحجرا محجورا على من حالفه في الوصول إليه الجاه أو المال ، وبعضه غيّبه التهاون والتفريط ، فلم نر بعد في بلادنا بلدا واحدا تقدم بمشروع جاد مدعم بالخبرة والمال ـ إن تواضعنا قلنا قام بجمع المخطوط الفقهي وحسب ، وليس المخطوط الإسلامي ، فذاك بعيد المنال ـ المتفرق في أنحاء الدنيا ، في الزوايا والبيوت ودور المخطوطات الخاصة والعامة ، وبذلَ في ذلك النفيس من الوقت والخبرة والمال وقدمه للدارسين والباحثين ، مصنفا مفهرسا موصوفا وصفا صحيحا يخبر عن محتواه ، ويمكّن كل باحث من الوصول إليه بإجراءات مضبوطة مقننة عن طريق الشبكة الدولية ، والمراسلات البريدية .

إنه لعمل حضاري رائع ، وإنجاز ضخم للأمة والأجيال ، كان حقه أن يتحقق من عشرات السنين ، لو كنا نعرف لهذا الشأن قدره .

المحاولة الرائدة التي بدأها المستشرق الألماني كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي منذ ما يقرب من قرن ، على ما فيها من فوت وقصور ،

وثَنَّى بها العالم المسلم الفد فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ، لا تزالان إلى يومنا هذا هما الدليل المنهجي الوحيد الذي لا يستغني عنه باحث في التعرف على المخطوطات والوصول إليها .

بدايتان جادتان من عمل أفراد ، مضى على أولاهما ما يقرب من قرن من الزمان ، لم تستفد منهما مؤسساتنا العلمية بعد استفادة حقيقية ، بتأسيس معلمة للمخطوط الفقهي على منوالهما ، يوضع في متناول الباحثين ، يختصر الأوقات والمسافات ، وخليق به أن يكون مشروعا كبيرا شاملا لكل ما يمكن العثور عليه من مخطوطات الدنيا .

دور الكتب الوطنية التي تضم المخطوطات ، ومثلها المكتبات العامة الملحقة بمؤسسات علمية كالجامعات ومراكز البحوث ، ليست أسعد حالا في مغربنا الكبير ، لم تتطور هذه الدور بتطور العلم والاستفادة من مستجداته كثير منها لا يعترف بوسائل الاتصال الحديثة ، فلو كاتبتهم بالبريد المعتاد أو الإلكتروني ـ إن كان في المتناول ـ ، أو هاتفتهم لا تظفر منهم برد في وقت قريب ، أو خطوات إيجابية توصلك إلى مقصودك ، لو تكلفت عناء السفر وأعباءه ـ وكم هو عَسِرُ التكلفة على طالب العلم ـ وحضرت إلى خزائنهم ، فلكي تلج الدار ، عليك أن تتعرف على الحارس والفراش والبواب ، لتختصر الوقت ونفقات الإقامة ، وإلا قوبلت بشروط تعجيزية وتسويفات لا تنتهي ، أو تنتهي إلى لا شيء .

إذا أردت الاطلاع على ما عندهم ، لا تتوقع أن ترى جامع ابن وهب ، ولا مدونة أشهب بن عبد العزيز ، ولا سماعاته ، ولا كتاب ابن المواز ـ لو كان عندهم ـ ، أو مختصر ابن عبد الحكم ، أو كتب القاضي إسماعيل .

لا توجد حتى فهارس حقيقية لكثير من محتويات هذه الدور ، تضم جميع عناوين المخطوطات وأسمائها بحسب الواقع ، فضلا عن تصنيفها ووصفها والتعريف بها تعريفا صحيحا ينبئ عما بها ، ممن له خبرة وتمرس بهذا الشأن ، يوفر الوقت ويفيد الدارسين ، بعضها عملت له فهارس جزئية ، لم تكتمل من عشرين أو ثلاثين سنة ، ولا زال الحال هو الحال ، لم يكتمل الأول ، ولم يضف ما استجد وانضم من مخطوطات مكتبات بحالها إلى هذا المركز ، أو إلى تلك الدار على مدى هذه السنين ، والفهارس التي تنشر لعامة الناس لا تجد فيها ذكرا للنوادر من أمهات مخطوطات الفقه ، فتلك محجوبة ، لا يطلع على ما يوجد من أوراقها وأجزائها كل أحد ، أو هي مهملة ، بعض من هذه الدور مهجور ، أبوابه موصدة أمام طلاب العلم والعلماء ، ولا تُفتح إلا للوفود أو الاحتفالات الإعلامية ، جرب حظك أيها الباحث العالم ، فقط لتكتحل عيناك برؤية مخطوط على الرق من مخطوطات القرن الثاني أو الثالث في الفقه المالكي بالمكتبة العتيقة برقادة القيروان ، وفيها من النفائس منه الكثير ، فهل تظفر بذلك ـ الواقع يقول : إن كانت مؤهلاتك لهذا الطلب محضَ الجد في البحث والاشتغالِ بالعلم فلا أخالك تحظى بهذا الشرف ، وإن كانت لك وسائل أخرى فتسلم إليك بقضها وقضيضها ، تصبح بها وتمسي ، وتأخذ ما تريد ، من غير حسيب ولا رقيب .

بقيت المكتبة الأزهرية للمخطوطات وكذلك المكتبة الوطنية بتونس في وقت من الأوقات من القرن الماضي أكثر من عشر سنين مقفلتين للصيانة والإعداد ، ومثلُ ذلك في عسر الإجراءات قل في قرويين فاس ، وهي مركز مهم من مراكز مخطوط الفقه المالكي في قرونه الأولى .

أُشرف على عدد من طلاب الدراسات العليا يقومون بتحقيق كتاب المنتقى

للباجي ، سافروا إلى المغرب للحصول على أصول مخطوطة للكتاب ، وبعد عام كامل من السعي الحثيث والوسائط المشروعة وغير المشروعة ، تحصلوا على نسخة كاملة ملفقة للكتاب ، وتوقعي أن المنتقى له العديدَ من الأصول الخطية الجيدة بالمغرب ، لكنها غير مفهرسة ولا الوصول إليها بالأمر الهين .

الروتين وهيمنة الموظف الذي يملك الإجراءات ، وأحيانا سوء السياسة الموضوعة من الإدارة نفسها لهذا المركز أو ذاك ، للاستفادة من المخطوط ، هو الطابع السائد في دور المخطوطات في بلادنا المختلفة ، بعض الدور تنظر إلى هذا التراث نظرة إقليمية ضيقة ، ولا تدرك حتى الوجوه الصحيحة لاستخدامه ، والاستفادة منه ، فيتصور القائمون عليها أن كل من يتقدم بطلب لتصوير مخطوط في خزائنها من قطر آخر ، يريد استلابه منهم ، لينشره باسمه وتحرم بلدهم منه ، لذا لا يسمحون لأي وافد بالتصوير ، أو يسمحون بعد المرور بإجراءات عسيرة ، بحجة أن أحد أبناء الوطن تقدم بطلب تصويره .

المخطوط قد يطلب تصويره ألفُ باحث ، لا ليقوم بتحقيقه ، ولكن ليرجع إليه في بحث علمي ، لكن بعض حراس المخطوطات في بلادنا لا يعترفون للباحث بهذا الحق .

كنت ذات مرة بمؤتمر بالكويت فتقدم إلي شاب عرف أنني من ليبيا ، علمت من حديثه مدى ما يتمتع به من اطلاع ونباهة ومعرفة واعتناء بفن التحقيق ، وهو يقوم بإعداد رسالة علمية بإحدى الجامعات المصرية في موضوع تحقيق مخطوط ، تُعرف له في دور المخطوطات نسختان جيدتان ، يملك هو النسخة رقم (1) الأقدم ، والنسخة التي تليها هي بإحدى الجامعات

الليبية ، وبذل هذا الباحث جهدا بالمكاتبة والمراسلة والوسائط المختلفة ليتحصل على مصورة من النسخة الليبية ، فلم يفلح ، وظن الباحث أني ما دمت أستاذا في إحدى الجامعات الليبية ، فقد ظفَر بمطلوبه ، فجهز الأوراق المطلوبة التي تساعد على تحقيق رغبته ، وحَمَّلني إياها ، وعند رجوعي إلى البلد ، لمعرفتي بالعقلية التي تدير شؤون المخطوطات في بلادنا العربية ، ومنها ليبيا ، وصعوبة الحصول على شيء منها بالطرق المعتادة ، التجأت أنا أيضا إلى زميلين لي من الأساتذة في الجامعة التي بها المخطوط ، ليحصلوا على الإذن بالتصوير من الموظف ، فكلمه كل منهما بصفة ودية ليأذن ، وذكرا له أن الباحث يملك النسخة الأولى للمخطوط أقدم من التي تملكها الجامعة ، وهو مستعد لإهداء مصورة منها للجامعة ، مقابل أن تصور له الجامعة نسختها ، لكن كل ذلك لم يفد في استخراج الإذن منه ، واعتذر بأن هناك طالبا ليبيا قام بتصوير هذا المخطوط ، وهو ينوي إن شاء الله أن يسجله في رسالة علمية ، وانتهت المحاولة بالفشل الذريع ، فالطالب الليبي علمت فيما بعد أنه لم يسجل المخطوط وانصرف عنه ، والطالب الكويتي لم يستفد من النسخة الليبية المحروسة ، وبات موظف قسم المخطوطات بالجامعة الليبية قرير البال .

وذكرني هذا بجواب مماثل ، استلمته من دار الكتب الوطنية بالجزائر في أواخر السبعينيات من القرن الماضي عندما كنت أقوم في إحدى الجامعات الأوروبية بتحقيق مخطوط في القواعد الفقهية لأبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي التلمساني ، والمخطوط له نسخ كثيرة في مكتبات العالم عربية وأوروبية ، ومن بين هذه المكتبات المكتبة الوطنية بالجزائر ، بلد المؤلف ، كتبت للمكتبة الوطنية بالجزائر حينها ، لأحصل على صورة من المخطوط ،

كما كتبت إلي العديد من خزائن المخطوطات الأوروبية في لندن وبرلين وغيرهما ، فجاءتني صور المخطوطات من الخزائن الأوروبية في وقت قصير حتى قبل تسديد المصاريف على ما اعتادوه من الثقة في التعامل في ذلك الوقت ، وبعد شهور من الانتظار جاءني الرد من بلد المؤلف ، الدار الوطنية الجزائرية بخطاب اعتذار ، يقول : «التراث الجزائري لا يحققه إلا الجزائريون» ، قلت في نفسي حينها سبحان الله ، لو عاملنا الأسلاف بمثل هذا الخطاب ، هل كان يصل إلينا في الجزائر أو غيرها من بلاد المغرب شيئ من التراث الإسلامي ؟.

طويت الخطاب وأسفت ، ولم أسمع إلى الآن بعد مضي ما يقرب من الثلاثين عاما من أعاد تحقيق هذا الكتاب من الجزائريين كما تمنت المكتبة الوطنية بالجزائر .

السؤال الآن الذي يقيم علينا دليل الإدانة بالتفريط في تراثنا هو : أن المخطوط من تراثنا الموجود في خزائن المكتبات الغربية أدركت تلك الأمم غير المسلمة قيمته ، واعتنت به وصنفته ، وآمنت بأنه ملك الإنسانية ، مباح لكل من يريد أن ينتفع به ، وليس ملك البلد التي هو بها وحدها ، فجعلته في متناول كل باحث بإجراءات متعارف عليها مضبوطة مقننة ، والمخطوط من تراثنا في خزائننا ، مهمل ، كثيره غير معروف ، ولا مفهرس ، والوصول إلى المعروف منه متعسر وملتو في أغلب الأحيان ، ونتعامل معه بإقليمية ضيقة ، ولم نؤمن بعد بأنه ملك الأمة بأسرها .

هذا في الوقت الذي يتولى فيه المسؤولية العليا على دور المخطوطات ، إما أساتذة أكاديميون لهم وزنهم ، أو مؤهلون من خيرة الطبقة المثقفة في البلد ،

يدركون دون شك قيمة ما اؤتمنوا عليه ونفاستَه ، فهل هم على علم بما يجري من تفريط وتضييع لحق الأمة في هذا التراث الذي يديرون مؤسساته ، أم أنهم لا يدرون وقد قال القائل : إن كنت تدري فتلك مصيبة ، وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم .

هذا وجه من السلبيات التي تُعرض المخطوط الفقهي وغيره إلى الضياع وتعوق الوصول إليه ، وهناك وجه آخر من السلبيات المتعلق بتحقيق المخطوط الفقهي ذاته ، تتمثل في التحقيق العجل المخل إخلالا كبيرا بالنص .

تحقيق المخطوط الفقهي :

النص الفقهي يختلف عن نص تراثي آخر ، ولئن كانت الأمانة العلمية في النص المحقق أيا كان موضوعه فقهي أو أدبي أو لغوي تقتضي اتخاذ كل السبل للمحافظة عليه ، وإخراجَه مضبوطا متقناً على الصحة والصواب ، بحل إشكالاته ، وإظهار معانيه والتعليقات الضرورية التي لابد منها لخدمته ـ فإن للنص الفقهي منزلة أسمى وأرقى مما ذكر من النصوص ، لارتباطه بالناحية التشريعية للأحكام ، وبيان الحلال والحرام ، فالخطأ فيه وإخراجه مشوها ، تشويهٌ لمرجَعية الأحكام ، وإخبار عن حكم الله بغير الصواب ، فالفرق بين يحل ولا يحل هو حرف واحد ، فالإخلال فيه بحرف ، إخلالٌ بالمضمون كله .

فهل روعيت هذه الضوابط فيما أخرجته لنا المطابع من التحقيق في مخطوط الفقهي ، لا ينكر أن هناك جهودا مشكورةً في الاعتناء بتحقيق المخطوط الفقه المالكي في السنين الأخيرة ، وأقبل طلبة الدراسات العليا على

نشره في أطروحاتهم ورسائلهم العلمية ، كما أسندت بعض دور النشر التي لها مزيد اعتناء مشكورٍ بالتراث الفقهي المالكي مثل دار الغرب الإسلامي إلى عدد من الأساتذة الفضلاء العناية بإخراج بعض موسوعاته الفقهية ، ولكن كل هذه الأعمال سواء في الرسائل الجامعية أو غيرها ، قليله جيد وطابعه العام في التحقيق متوسط أو ضعيف ، خال من حل لكثير من مشكلات النص على أساس أصوله المخطوطة ، أو الرجوع إلى موارده التي اعتمد عليها ، أو نُقول مَنْ بعده من العلماء عنه ، كما هو خال من التعليقات الضرورية التي تخدم النص ، كاختيار الصواب من القراءات عند اختلاف النسخ ، والأساس الذي بني عليه الاختيار ، وكتخريج الأحاديث التي استدل بها المؤلف تخريجا علميا صحيحا يحكم عليها بالصحة أو الضعف ، لا محض العزو ، لأن طبيعة موضوع الكتاب الفقهي ، وهو بيان الأحكام الشرعية ، تستدعي التعليق على ما يُستدل به عليها ، تعليقا لا يقف عند العزو إلى الكتب .

والتعليق الضروري من هذا النمط للأسف لا تكاد تجده في أكثر الموسوعات الفقهية التي حُققت ، بل بعضها مثل كتاب الذخيرة للقرافي لا يوثق فيه بالنص المحقق ، لما فيه من الإخلال بالتحريف والنقص ، ولئن حظي بعض ما حقق منها في رسائل جامعية ببعض العناية بتخريج الأحاديث ، لكن الإخلال بضبط النص ، وحل إشكالاته هو الطابع العام ، هذا مع إثقال الحواشي بتراجم الأعلام والتعريف بالبلدان ، وكثير منها مشهور معروف ، هروبا من الشاق المفيد ، بتقويم النص ، وحل إشكالاته ، الذي هو الأساس في التحقيق إلى السهل المبذول المذكور على وجه التكميل أو الاستطراد الذي لا تدعو إليه الحاجة ، كما أن أكثر هذه الكتب الموسوعية التي حققت في الفقه خال من الفهارس الجيدة التي هي مفاتيح الكتب .

الرسائل الجامعية ، وتحقيق المطبوع من كتب الفقه :

لا يُنكر أنّ في المطبوع من كتب التراث ما يستوجب التحقيق ، لما شاع في نصوصه من التشويه والتحريف والاختلاط ، أو البتر والنقص ، لكن هذا لا يعني أن كل مطبوع من كتب التراث لا يوجد على جلدته عبارة (حققه فلان) يكون مباحا لطلاب الدراسات العليا يعيدون نشره لنيل درجاتهم العلمية ، فإن من هذه المطبوعات ـ وأخص ما كان منها في الفقه وعلومه ، ما طُبع قديما في أوائل القرن الماضي في المطابع المصرية والهندية ، أو في الطبعة الحجرية الفاسية ولا يحمل على جلدته عبارة (حققه فلان) ، ولا ذِكْر فيه للفروق بين النسخ ، لكنه حظي قبل طبعه بتصحيح علماء محققين متقنين ، أهلِ كفاية عالية ودراية واسعة ، شهد لهم الكافة بالإتقان ، مهروا في فن التحقيق ودربوا فيه ، وإن لم يسموا عملهم تحقيقا ، تتبعوا في عملهم هذا نصوص تلك الكتب التي صححوها كلمة فكلمة ، وحرفا فحرفا ، مع الاحتساب والإخلاص ، فلا تجد لبعضهم اسما على كتاب .

وزاد الوثوق بهذه الكتب أن مضت عليها في طبعاتها القديمة هذه أعصار يتعاقب على تدريسها في حلقات العلم ومعاهده شيوخ متخصصون أكفياء ، أقروها وارتضوها ، فبلغت نصوصها بذلك غاية ما يُؤمَّل من التحقيق الجيد ، وهو صحة النص .

لذا فإن ما نراه الآن في بعض جامعاتنا من تسارع الطلاب إلى تسجيل كتب مطبوعة من هذا النوع في أطروحاتهم ، مثل شروح مختصر الشيخ خليل المتداولة ، وهي لا تكاد تقع العين منها على خطأ طباعي فضلا عن خطأ علمي ـ ليس جهدا ضائعا فقط ، بل يعرض نصوص تلك الكتب الجيدة للتشويه ، ويفقد نصوصها الثقة التي اكتسبتها على مر الأيام ، ولا يفيد ـ على

أحسن الأحوال ـ سوى زعزعة الثقة بضبطها وصحة نصوصها ، فقليل من عمل اللاحقين يبلغ في الإتقان والضبط عمل السابقين ، فلو ذهبت مثلا تبحث عن نشرة مضبوطة لكتاب بلوغ المرام مع شرحه سبل السلام للصنعاني في نشراته الحديثة المتعددة ـ وما أكثرها ـ ومنها ما ذيله الناشرون بأسماء مشهورة من أهل العلم ـ لأعوزك ذلك ، ولاحتجت في ضبط نصوصها إلى الرجوع إلى نشرة الحلبي في الستينيات من القرن الماضي .

وقل مثل ذلك في الطبعة المنيرية أو طبعة بولاق لفتح الباري أو غيره من الدواوين ، مقارنة بكثير مما ينشر منها اليوم .

لذا فإني أرى أن مثل ما وصفتُ من الكتب المطبوعة ليست مباحة للطلبة في أطروحاتهم العلمية ، صونا لجهود السابقين من التشويه ، وذلك حتى يُثبت الطالب الذي يريد أن يتعقبها اطلاعه على أصولها المخطوطة ، وأنه وجد بها من النقص أو التصويبات ما يبرر إعادة نشرها ، وبدون ذلك إن أطلقنا أيدي الطلبة في إعادة نشر هذه النصوص وهم في بداية حياتهم العلمية ، نكون قد استبدلنا الرديء بالجيد ، وعرضنا نفائس تراثنا للإفساد وأنفسنا للحساب .

والله ولي التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الصادق بن عبد الرحمن الغرياني

الأربعاء ، 16 ذو القعدة، 1427 هـ